جامعة الشهيد حمة لخضر الوادي
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية و علوم التسيير
تحت الرعاية السامية للسيد رئيس الجامعة
الأستاذ الدكتور عمر فرحاتي

الملتقى الوطني حول
إشكالية إستدامة المؤسسات
الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

# الملتقى الوطني
## حـــول
# إشكالية إستدامة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر

## المحاور

المحور الأول: دراسة أشكال و وسائل دعم الدولة الجزائرية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
المحور الثاني: الصعوبات والعراقيل التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.
المحور الثالث: متطلبات استدامة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.
المحور الرابع: المعايير المحاسبية الدولية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
المحور الخامس: دور الهيئات الحكومية في إستدامة المؤسسات.
المحور السادس: دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومسؤوليتها المتعلقة بالإستدامة البيئية .
المحور السابع: قياس مؤشرات إستدامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
المحور الثامن: الحلول والمقترحات لإستدامة المؤسسات الجزائرية

يـــومي
07/06
ديسمبر 2017

قاعه المحاضرات الكبرى ابوالقاسم سعد الله
بالقطب الجامعي بالشط

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الشهيد حمه لخضر – الوادي-
كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير

| الملتقى وطني حول إشكالية استدامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة | |
|---|---|
| رئيس الملتقى | د. عوادي مصطفى |
| رئيس اللجنة العلمية | د. يونس الزين |
| مقرر اللجنة العلمية | د. رضا زهواني |
| رئيس اللجنة التنظيمية | د. موسى جديدي |
| نائب رئيس اللجنة التنظيمية | د. لعبيدي مهاوات |
| تاريخ إنعقاد الملتقى | يومي 06 و 07 ديسمبر 2017 |
| البريد الإلكتروني للملتقى | Durabilite39@gmail.com |

| بطاقة معلومات المداخلة | | |
|---|---|---|
| المحور رقم - 3 - | متطلبات استدامة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة | |
| عنوان المداخلة | متطلبات استدامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية | |
| الإسم واللقب | علي عبـــابه | حميد بن حجوبة |
| المؤهل العلمي | / | / |
| الوظيفة | أستاذ | أستاذ |
| التخصص | / | / |
| المؤسسة | جامعة الجزائر-3- | جامعة مستغـانم |
| ملاحظات | / | / |

# متطلبات استدامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية

**ملخص المداخلة:**

تهدف هذه الورقة البحثية إلى الوقوف على متطلبات استدامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، كما تتطرق لأهميتها ومختلف البرامج التي تم صياغتها للرفع وتحسين دورها في تنمية الاقتصاد الجزائري، وقد توصلت الدراسة إلى أنه يجب توفير متطلبات الاستدامة التي تتضمن في البداية دفع مبالغ إضافية ربما لا تقوى عليها الشركات الصغيرة والمتوسطة، وهنا نكرر ونطالب الجهات الحكومية المختصة بالتعاون مع القطاع الخاص بإطلاق صناديق وطنية مسؤولة لمساعدة الشركات الصغيرة والمتوسطة على تطبيق متطلبات الاستدامة لتأخذ بيدها إلى ملعب التنافسية الدولية المسؤولة وتستطيع أن تقف وتصمد أمام الشركات العالمية.

**الكلمات المفتاحية:**

المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الاستدامة، التنافسية.

**Résumé :**

Le présent document de recherche vise à tenir sur la viabilité des petites et moyennes entreprises dans les exigences Algérie, et répondre à l'importance et les divers programmes qui ont été formulés pour augmenter et améliorer son rôle dans le développement de l'économie algérienne, l'étude a conclu qu'il doit fournir des exigences de durabilité qui comprennent d'abord des paiements supplémentaires ne peuvent pas se permettre par les petites et moyennes entreprises, et nous le répétons et nous appelons les autorités gouvernementales compétentes en coopération avec le secteur privé pour lancer des fonds nationaux chargés d'aider les petites et moyennes entreprises à appliquer les exigences de durabilité pour prendre sa main au stade responsable compétitivité internationale peut un N se tient debout et se tient devant des entreprises mondiales

.

**Mots-clés**:

PME, Durabilité, Compétitivité.

**مقدمة:**

تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الركيزة الأساسية لاقتصاديات الدول الصناعية الكبرى منها، والنامية، كما تشكل مدخلا هاما من مداخل النمو الاقتصادي، حيث يتفق جميع الاقتصاديين على أهمية الدور الاقتصادي الذي تلعبه هذه المؤسسات في تحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية من خلال توفير فرص عمل وتنويع الهيكل الصناعي وترقية الصادرات ومساهمتها في جانب المدخرات المحلية وفي خلق القيمة المضافة، وعلى أنها من أهم الوسائل الفعالة لأحداث إنعاش اقتصادي.

وأمام تنامي الوعي وظهور مفهوم التنمية المستدامة وجدت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (م ص م) نفسها تتحمل مسؤوليات ثلاث، بيئية واجتماعية إضافة إلى المسؤولية الاقتصادية، حيث أصبحت بذلك تواجه مزيدا من الضغوط ( المستهلكين، المنافسين ، القوانين، المنظمات التطوعية...). ونظرا لأن المؤسسات لها دور حيوي في تنفيذ خطط ومشاريع التنمية، فإن هناك اتجاه متنامي لدى واضعي السياسات والإستراتيجيات في قطاع الأعمال بصفة خاصة وكافة المنظمات بصفة عامة تبني الإدارة المستدامة كمنهج إداري يتعامل مع المخاطر البيئية والاجتماعية والاقتصادية، كما أصبح الأداء المستدام المتميز أحد المداخل المهمة في تحقيق التميز التنافسي وضمان البقاء في السوق .

وتماشيا مع متطلبات التنمية المستدامة وبناء ثقافة الاستدامة المؤسسية، فإن المؤسسات هي تسعى لتحقيق التميز والريادة وضمان المكانة في السوق.

والجزائر كدولة نامية لم تركز في انطلاقتها الاقتصادية على وعاء الأفكار الذي تحمله مختلف التجارب الرائدة في مجال التنمية المستدامة، واتجهت في ظل غياب أي استراتيجيات بعيدة المدى نحو اعتماد أسلوب استدامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة باتخاذ إجراءات اعتبرت في نظر الباحثين ترقيعية لم تصل إلى حد التغيير.

وعليه فإن إشكالية هذا البحث يمكن صياغتها على النحو التالي:

**ما هي المتطلبات اللازمة لاستدامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر؟**

ولمعالجة هذه الاشكالية، سنتطرق للمحاور التالية:

- مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- مفهوم التنمية المستدامة للمؤسسات؛
- متطلبات استدامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.

## المحور الأول: مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

يرتبط مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بعدة معايير تختلف حسب طبيعة الاقتصاد وخصوصيات البلد، وسنحاول تقديم مقاربة لتعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المعتمد في الجزائر.

### أولاً: تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

أدى تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر بشكل تقريبي إلى غياب تعريف رسمي لهذا القطاع، وإن أغلب البحوث والدراسات قد انتهت الى تحديد تعريف بالاعتماد على بعض المؤشرات والمعايير أهمها الكمية والنوعية.

**التعريف المعتمد بالجزائر:**"حسب القانون رقم 01-18 المؤرخ في 27 رمضان عام 1422 الموافق ل12 ديسمبر 2001 المتضمن القانون التوجيهي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، يعرف في مادته الرابعة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة(مهما كان وضعها القانوني) بأنها مؤسسات إنتاج السلع والخدمات تشغل من 1 إلى 250 شخص ،ولا يتجاوز رقم أعمالها ملياري دينار جزائري او لا يتعدى إجمالي حصيلتها السنوية 500 مليون دينار جزائري، وهي تحترم معايير الاستقلالية، ويقصد بهذا التعريف:

– الأشخاص المستخدمون: عدد الأشخاص الموافق لعدد وحدات العمل السنوية، بمعنى عدد العاملين بصفة دائمة خلال سنة واحدة، أما العمل المؤقت والعمل الموسمي فيعتبران أجزاء من العمل السنوي والسنة التي يعتمد عليها هي تلك المتعلقة بآخر نشاط محاسبي مقفل؛

–حدود تحديد رقم الأعمال أو مجموع الحصيلة: هي تلك المتعلقة بآخر نشاط مقفل مدته 12 شهرا.

يعرف البنك الدولي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كما يلي[1]:

- المؤسسة المصغرة: هي المؤسسة التي لا يتجاوز عدد عمالها عشرة(10) ، وإجمالي أصولها أقل من 10 دولار.
- المؤسسة الصغيرة: هي المؤسسة التي لا يتجاوز عدد موظفيها خمسون (50) عاملا، وإجمالي أصولها أقل من ثلاثة (3) مليون دولار.
- المؤسسة المتوسطة: وهي المؤسسة التي تضم أقل من 300 عامل، وإجمالي أصولها 15 مليون دولار.

هناك من يعرف هذا النوع من المؤسسات بأنها[2]:

"تلك المؤسسات التي تمتاز بمحدودية رأس المال وقلة العمال، محدودية التكنولوجيا المستخدمة ببساطة في التنظيم الإداري وتعتمد على تمويل ذاتي حيث رأس المال يتراوح بين 10-65 ألف دولار و عدد العمال أقل من 10.

تعرف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في فرنسا، بأنها تلك المؤسسات التي لا يتجاوز رأس مالها 05 مليون فرنك فرنسي، وعدد العمال لا يفوق 500 عامل بالنسبة للمؤسسات الصناعية، وأقل من 20 عامل بالنسبة للمؤسسات الخدمية.

**ثانياً: خصائص ومميزات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:**

تتميز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على المؤسسات الكبيرة بمجموعة خصائص ومميزات والتي يمكن اختصارها في[3]:

- **الإدارة والتسيير**: يتميز هذا النوع من المؤسسات بسهولة الإدارة نظرا لبساطة هيكلها التنظيمي واستعمالها لأساليب الإدارة والتسيير الغير معقدة ولا توجد بها اللوائح المقيدة والمعطلة لسير العمل، وهذا لكون الإدارة تتجسد في معظم الأحيان في شخصية مالكها فهي إذا تتسم بالمرونة والاهتمام الشخصي من قبل مالكها وهذا ما يضمن التوفيق بين المركزية لأغراض التخطيط والرقابة وبين اللامركزية لأغراض سرعة التنفيذ؛
- **سهولة التأسيس**: يتجلي ذلك في انخفاض مستلزمات رأس المال المطلوب لإنشائها نسبيا، لكونها تعتمد على جذب وتفعيل المدخرات لتحقيق منفعة وفائدة تلبي من خلالها حاجات محلية في أنشطة متعددة ضمن المجال الاقتصادي وكذلك سهولة الإجراءات الإدارية، وانخفاض تكاليف التأسيس نظرا لبساطة وسهولة هيكلها الإداري والتنظيمي؛
- **قلة التكاليف اللازمة لتدريب العاملين**: تتميز المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة بقلة التكاليف اللازمة لتدريب العاملين وذلك لكونها تعتمد على التدريب المباشر للعمال أثناء العمل وعدم استعمالها للتقنيات العالية والمتطورة التي تتطلب تدريب العاملين؛
- **أنماط الملكية**: يرتبط الانخفاض المطلق في رأس مال هذه المؤسسات بأشكال معينة لملكيتها والتي تكون في غالب الأحيان ملكية فردية أو ملكية عائلية أو على شكل شركة الأشخاص، وهذا الشئ الذي يساعد على استقطاب الخبرات والمهارات التنظيمية والإدارية في البيئة المحلية وتنميتها؛
- **التجديد والإبداع**: تعتبر المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة المصدر الرئيسي للأفكار والاختراعات الجديدة والذي يمكن ملاحظته هو ملكية هذه المؤسسات لأهم ومعظم براءات الاختراع في العالم، وهذا ناتج على حرص أصحاب هذه المؤسسات على ابتكار الأفكار الجديدة التي تعود عليهم بالأرباح؛
- **تلبية طلبات المستهلكين**: إن طبيعة نشاط هذه المؤسسات وتوزعها الجغرافي يجعلها موجه أكثر لإنتاج السلع والخدمات التي تقدم بصفة مباشرة للمستهلك وهذا ما يجعل معدل ارتباطها بالمستهلك كبير إلا في بعض الأحيان أين نجد أن منتجات هذه المؤسسات موجه إلي صناعة منتجات أخرى. إن المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة فرصة للأفراد لإشباع حاجاتهم وتلبية رغباتهم من خلال التعبير عن أذواقهم وآرائهم وترجمة أفكارهم وخبراتهم وتطبيقها من خلال هذه المؤسسات فهي أداة لتحقيق الذات لدى الأفراد وتحقيق الإشباع النفسي؛

- **الاعتماد على الموارد الداخلية في التمويل:** نظرا لقلة حجم هذه المؤسسات، نجد أن الكثير من ملاكها يلجئون إلي تمويل مؤسساتهم من مصادر داخلية فردية أو عائلية، أما إذا رغب في استقطاب أو اقتراض الأموال من مصادر خارجية فانه يقتصر على الأقارب والأصدقاء، وهذا يعني أن الاتجاه إلي الاقتراض من المصارف والبنوك يكون جد نادرا وصعبا، وذلك بسبب:

– عدم قدرة أصحاب هذه المؤسسات على تقديم الملفات البنكية اللازمة ؛

– عدم توفر الضمانات البنكية اللازمة للحصول على القروض.

- **إمكانيات محدودة للتوسع وانخفاض مستوى التكنولوجيا المستعملة:** تعتبر هذه الميزة أو الخاصية من أهم النواتج الناجمة عن نقص وانخفاض الطاقة الإنتاجية والقدرات التنظيمية والتمويلية للمؤسسات المتوسطة الصغيرة والمصغرة وهو ما يلقي بأعباء كبيرة على الجهات المسئولة عن دعم وتنمية هذه المؤسسات، كما أن هذه المسؤوليات تتعاظم باستمرار لاسيما مع ازدياد التقدم والتطور التكنولوجي.

كما نجد إن المؤسسات المتوسطة والغيرة والمصغرة تتميز بانخفاض مستوى التكنولوجيا المستعملة والموارد البشرية المؤهلة وهذا لكون أن بعض الصناعات التي تنتمي إليها هذه المؤسسات لا تتطلب استثمارات كبيرة فهي تعتمد على التكنولوجيات المحلية ولا تحتاج إلي استيراد التكنولوجيا العالية مثل: صناعة النسيج وتفصيل الملابس.

- **إحداث التوازن بين المناطق:** تعمل المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة على إحداث نوع من التوازن والعدالة في التنمية الإقليمية من خلال قدراتها على استغلال الموارد المحلية والخصائص المميزة لكل منطقة على حدا ولقدراتها على الانتشار في العديد من الأقاليم بسبب صغر الحجم وقلة التخصص مما يساعد على تنمية هذه الأقاليم واستقرار السكان عليها.

**ثالثا: المعوقات والمشاكل التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**

لقد تعددت الصعوبات التي تواجه هذه المؤسسات، فمنها ما يتعلق بتأسيسها ومنها ما يعترض بقائها وتنميتها. ومن بين هذه الصعوبات نذكر الآتي[4]:

- صعوبة في التمويل لأغلب هذه المؤسسات يتم بتمويل حكومي عن طريق الاقراض البنكي، غير أن البنوك تشترط ضمانات مقابل ذلك وأصحاب هذه المشاريع هم في الطور الأولي لا يملكون ذلك، كما أن انعدام أغلبهم للخبرة والتجربة في هذا الميدان تجعل تقييم البنوك لتعثر هذه المؤسسات أمر قائم؛
- ارتفاع كلفة رأس المال المقترض من البنك غالباً ما أسعار الفائدة أكبر من التي تمنح للمؤسسات الكبيرة (لوجود المخاطرة في مثل هذه المشاريع) ؛
- الإجراءات الحكومية التي تقيد من حرية هذه المؤسسات مما يحول دون نموها وخاصة بالبلدان النامية؛
- الضرائب المرتفعة غالباً ما تعرقل استمرارية بقاء هذه المؤسسات لأنها لا تتمتع بحجم رأس مال كبير؛
- عدم الاستقرار الاقتصادي "التضخم،ارتفاع أسعار مواد الأولية غالباً ما يهدد هذه المؤسسات وحول دون تحقيقها للأرباح؛
- المنافسة وخاصة في ظل التفتح الاقتصادي، وإبرام اتفاقية المنظمة العالمية للتجارة؛
- صعوبة تسويق المنتجات وهذا يرجع لمحدودية رأس مالها؛
- ضعف الدراسة الفنية للمشروع وانعدام الخبرة لدى أصحاب المشاريع أنفسهم؛
- إهمال لجانب البحث والتطوير وعدم الاقتناع بأهميته وضروريته.

وهناك من يرى أن المشاكل التي تواجه هذه المؤسسات يمكن أن تصنف إلى:

– **مشكلات داخلية**: كنقص الخبرة والإمكانيات، وقصور في الإدارة والأنظمة وقصور الجهود التسويقية؛

– **مشكلات خارجية**: كعدم وجود دعم حكومي كاف أو هذا ما يفسر أن هناك قيود تشريعية تحد من نشاط هذه المؤسسات، وإضافة إلى منافسة المؤسسات الكبرى لها، وعدم توفير التمويل الكافي لها.

**رابعاً: أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:**

يمكن التأكيد على دور هذه المؤسسات من خلال التعرض إلى أهم ما تتسم به من مزايا ويمكن تلخيص هذه المزايا فيما يلي[5]:

- ✓ سهولة تكوين هذه المؤسسات: فهي لا تحتاج إلى رؤوس أموال ضخمة، و يمكن أن تكون على شكل مؤسسة أفراد أو شركات تضامن كما أن الإجراءات الإدارية المرتبطة بتكوينها تكون مبسطة؛
- ✓ توفير الوظائف الجديدة: هذه المؤسسات تسعى إلى توفير العمل للعمال الذين لا يلبون احتياجات المؤسسات الكبرى. وتدفع في العادة أجورا أقل مما تدفعه المؤسسات الكبرى حيث تكون في متوسط مؤهلا تهم العلمية أدنى من تلك التي يتحصل عليها الذين يعملون في المؤسسات الكبرى، والتي تستقطب العديد من الأفراد الذين لم يسبق لهم العمل، وبالتالي تساهم في تخفيض حجم البطالة؛
- ✓ تقديم منتجات وخدمات جديدة: أثبتت التجربة العملية في بعض البلدان خاصة في الولايات المتحدة الأمريكية، أن المؤسسات الصغيرة تساهم بشكل فعال في النمو الاقتصادي من خلال تبنيها وتشجيعها الاختراعات، حيث أن 98 % من التطور الجوهري للمنتجات الجديدة كانت نقطة انطلاقه المؤسسات الصغيرة،ففي الولايات المتحدة الأمريكية تنفق المؤسسات الصغيرة ما يقترب من 95 % من تكاليف البحث و التطور و بالتالي يظهر دورها جليا في التنمية و التطور الاقتصادي؛
- ✓ توفير احتياجات المؤسسات الكبرى: تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة سندا أساسيا للمؤسسات الكبرى، فهي ومن خلال التعاقد من الباطن تقيم ارتباطات وثيقة بالمؤسسات الكبرى، سواء المحلية أو الخارجية، فإلى جانب دورها كمورد فهي تقوم بدور الموزعين وتقديم خدمات ما بعد البيع الخاصة بالعملاء، وعادة ما تبني المؤسسات الكبيرة إستراتيجيتها بالاعتماد على الموردين الخارجيين الصغار، والذين يتصفون بدرجة عالية من الاعتمادية والمرونة؛
- ✓ تقديم السلع والخدمات الخاصة: إن تلبية الحاجات الخاصة بالمستهلك لا تتم عبر المؤسسات الكبيرة فهناك متطلبات خاصة جدا بالمستهلك لا تلبيها المؤسسات الكبرى لاعتمادها على الأنشطة التي تحقق وفرات الإنتاج الكبير، و بالتالي يجد المستهلك نفسه أمام مؤسسات صغيرة تقوم بتوفير هذه الخدمات؛
- ✓ الفعالية في التسيير: تتبع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الغالب طرق للتسيير لا تتميز بالتعقيدات بل بالسهولة والسيولة فيما يخص الهيكل التنظيمي، فهياكلها التنظيمية بسيطة، واتصالاتها مباشرة وتستطيع أن تستغل بشكل جيد الاتصالات غير رسمية والفعالة كما ينطبق هذا الأمر على عملية اتخاذ القرارات خاصة من حيث توفر المعلومات وسرعة وصوله أو الفعالية في استخدامها؛
- ✓ الكفاءة الاقتصادية: في السنوات الأخيرة هناك اتجاه دائم ومستمر في التحول من المؤسسات الكبيرة إلى المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، خاصة مع التحول الاقتصادي نحو قطاع الخدمات. وساعد في هذا الاتجاه استخدام التقنيات الحديثة في عملية الإنتاج و بمعاونة الحسابات

الالكترونية التي مكنت المؤسسات الصغيرة من العمل بكفاءة مثل المؤسسات الكبرى، وبالتالي تلاشي الفروقات الناتجة عن ميزة الحجم الاقتصادي التي تستفيد منها المؤسسات الكبيرة.

**المحور الثاني: مفهوم التنمية المستدامة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة**

**أولا: مفهوم استدامة المؤسسات :**

تعتبر استدامة المؤسسات الاقتصادية من المواضيع الحديثة التي تعمل من خلالها المؤسسات على دمج ادارتها بالجوانب البيئية والاجتماعية جنبا إلى جنب مع الجوانب الاقتصادية وذلك لتحقيق أداء مستدام.

يتمحور مفهوم التنمية المستدامة حول مقابلة احتياجات المؤسسة الاقتصادية من الموارد دون الاضرار بحق الاجيال القادمة في تلك الموارد، أي أن يكون الاستخدام في الحدود التي تجعل هذه الموارد قابلة للتجديد ذاتيا، وهو الأمر الذي سيزيد من قدرة المؤسسات الاقتصادية على الاستمرار لفترة أطول ، كما أنه سيمكنها من إنتاج أكبر قدر من المخرجات بأقل قدر من المدخلات ، وسيقلل كذلك من مقادير المخلفات الضارة المنتجة، مما يؤدي في النهاية إلى تقليل التكاليف الاجمالية لهذه المؤسسات[6].

وعرفت التنمية المستدامة Sustainable développement : من خلال اللجنة العالمية للبيئة والتنمية WCED في تقرير برونتلاند Brundtland Report بعنوان مستقبلنا المشترك سنة **1987** بأنها "مسارات التقدم الاجتماعي والاقتصادي والسياسي التي تلبي احتياجات الحاضر دون المساس بقدرة الأجيال المقبلة على تلبية احتياجاتها الخاصة"[7].

يتعلق مفهوم الاستدامة بصيانة وتعزيز الموارد البيئية والاجتماعية والاقتصادية، من أجل تلبية احتياجات الأجيال الحالية والمستقبلية. المكونات الثلاثة للاستدامة هي[8]:

-الاستدامة البيئية Environnemental sustainability : الأمر الذي يتطلب أن استمرارية سلامة رأس المال الطبيعي. ولذلك يجب ألا يتجاوز معدل استخراج الموارد المتجددة معدل تجديدها، وكذا قدرة البيئة على استيعاب النفايات. وبالنسبة لاستخراج الموارد غير المتجددة يجب أن يكون عند الحد الأدنى وألا تتجاوز المستويات الاستراتيجية الدنيا المتفق عليها.

-الاستدامة الاجتماعية Social sustainability : التي تقتضي الحفاظ على تماسك المجتمع وقدرته على العمل من أجل تحقيق الأهداف المشتركة. يجب تلبية الاحتياجات الفردية، مثل تلك المتعلقة بالصحة والرفاهية والتغذية والمأوى والتعليم والتعبير الثقافي.

-الاستدامة الاقتصادية Economic sustainability : وتنتج عن تحقيق تنمية ذات بعد اجتماعي وبيئي، وكونها مجدية ماليا.

وقد تم دمج الأركان الثلاثة للتنمية المستدامة (الفعالية الاقتصادية، العدالة الاجتماعية، الحفاظ على البيئة) في إطار حكم راشد وذلك كما يبينه الشكل (01).

**الشكل رقم (1): أبعاد التنمية المستدامة**

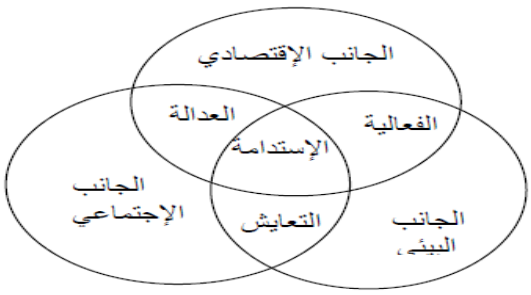


Source : Khaled Hamrouni, Développement Durable et PME, première rencontre internationale économie de l'environnement (industrie et environnement), Annaba 19/09/2007, p10.

وبالرجوع إلى التقرير السابق (برونتلاند Brundtland Report ) نجد أنه وضع العلاقة بين المسائل الاقتصادية والبيئية والاجتماعية والثقافية. كما له الفضل في شمول وبروز مفهوم التنمية المستدامة على الصعيد العالمي، ويمكن أن نستخلص من التقرير ما يلي[9]:

- التعاون الدولي لتجاوز مشكلة الفقر؛
- التوازن بين النمو الاقتصادي والمجال البيئي والمجال الاجتماعي؛
- الاستغلال العقلاني والمستديم للموارد بطريقة تسمح بدوامها للأجيال القادمة؛
- تكييف النمو السكاني مع انتاج الغذاء وخاصة في الدول النامية "تثبيت معدل النمو الديمغرافي"؛
- تغير أنماط الاستهلاك وجعلها أكثر ملائمة للبيئة؛
- التعاون الدولي لمواجهة ظاهرة التغيرات المناخية؛
- الاتجاه نحو التكنلوجيا النظيفة.

كما أن التنمية في القرن الحادي والعشرين فكرة ذات أبعاد متعددة تقوم على خمس دعائم أساسية كلها لازمة للتوصل إلى تنمية مستدامة:

°**رأس المال**: تخطيط اقتصادي عام حكيم وإدارة مالية راشدة.

°الممتلكات العينية: ملكية البنية التحتية من مباني وماكينات وطرق ومحطات توليد طاقة وموانئ.

°**القوى البشرية**: الصحة الجيدة والتعليم اللازم للحفاظ على سوق العمالة.

°**الرصيد الاجتماعي**: حرفية الناس ومقدراتهم والمؤسسات والعلاقات والأعراف التي تشكل كفاءة وكمية التعامل الاجتماعي.

°**الثروة الطبيعية**: الموارد الطبيعية التجارية وغير التجارية، والخدمات البيئية التي توفر متطلبات الحياة بما في ذلك الطعام والماء والطاقة والملابس وطرق معالجة النفايات وسبل مواكبة الأجواء وسائر الخدمات لدعم الحياة[10].

**ثانيا: أسباب ضعف التنمية المستدامة في الوطن العربي:**

**أ – الاسباب الداخلية:**

بناء على بحث وتحليل شواهد الضعف في الوطن العربي؛ يمكن حصر أسباب ضعف التنمية المستدامة فيما يلي:

✓ ضعف البنية التحتية للمعلومات المتاحة لعامة الناس وقصور محتوياتها من قواعد بيانات ومصادر معرفة؛

✓ استفشاء روح الاستهلاك وتوليد النفايات؛

✓ قصور لوائح حماية البيئة من ملوثات الصناعة؛

✓ عدم توفر المناخ المشجع على الابتكار؛

✓ مساهمة القطاع العام في تفشي البطالة المقنعة مما يحد من فرص المغامرات التجارية والصناعية والزراعية؛

✓ محاولة الزج بالمرأة في كل الآلات درءاً للانتقاد؛ بحيث تتحول إلى عبء بدلاً من فتح الفرص أمامها لتنمية مقدراتها ومساهمتها الفعالة في حركة التنمية؛

✓ قصور التدريب المهني ووسائل التنمية البشرية؛

✓ تسييس التنمية وهو أهم الأسباب المؤدية لضعف التنمية عموماًوالتنمية المستدامة خاصة، فبدلاً من أن تقوم المؤسسات غير الحكومية والحكومات المحلية بالتنمية وتقوم الإدارة السياسية بتشجيعها ودعمها والرقابة عليها؛ تتولى الإدارة السياسية مسئولية التنمية دون رقيب عليها أو مساءلة، ولعل هذا هو السبب في أن تقارير التنمية البشرية تشدد على مسألة الحرية؛

**ب – الاسباب الخارجية:**

لعل من أهم الأسباب الخارجية التي تعمل على ضعف التنمية المستدامة في الوطن العربي:

- ✓ استيراد التقنية والمعرفة الأجنبية دون السعي لتوطينها؛
- ✓ الخضوع لإملاءات المستثمرين الأجانب بإعفائهم من اتباع اللوائح المنظمة للتنافس والخاص منها بحماية البيئة أو التساهل معهم في اتباعها؛
- ✓ تخفيف عبء التنمية البشرية المواطنة عن الشركات الأجنبية؛
- ✓ الاعتماد على المستشارين الأجانب الذين لا دراية لهم بالملابسات المحلية في التخطيط للتنمية؛
- ✓ العجلة في التنمية بتصدير الموارد الطبيعية دون تخطيط[11].

**المحور الثالث: متطلبات استدامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**

**أولا: متطلبات التنمية المستدامة[12]:**

يمكن حصر المتطلبات العامة للتنمية المستدامة بما يلي:

- ✓ القصد في استهلاك الثروات والموارد الطبيعية: حصر الثروة الطبيعية والموارد المتاحة في الوقت الحاضر وتقدير ما قد يجد من موارد مستقبلية؛
- ✓ سد الاحتياجات البشرية مع ترشيد الاستهلاك: التعرف على الاحتياجات البشرية القائمة والمستقبلية في المنطقة وأولياتها؛
- ✓ العناية بالتنمية البشرية في المجتمع : العمل على بناء مجتمع قائم على المعرفة بما في ذلك التنمية البشرية، وتوفير المعرفة ومصادر المعلومات وسبل التعلم، وتشجيع الابتكار وتوظيف الملكات المحلية؛
- ✓ التنمية الاقتصادية الرشيدة: تبني برامج اقتصادية مبنية على المعرفة؛
- ✓ الحفاظ على البيئة: الاهتمام بالبيئة الخاصة والعامة وصيانتها بالعمل على تلبية متطلبات الحفاظ عليها على أساس من المعرفة؛ مع الدراية بأن صلاح البيئة العامة يؤثر على البيئة الخاصة؛
- ✓ الشراكة في العلاقات الخارجية والداخلية: توطيد علاقات التعاون والشراكة في المعلومات داخل المنطقة والتبادل المعرفي مع الخارج بداية بالمناطق ذات الطبيعة المشابهة؛

تلك المتطلبات العامة تمثل الإطار العام لعملية التنمية المستدامة؛ ويلزم تفسيرها وفق المنظومة الحضارية للمنطقة التي تجري فيها جهود التنمية؛ حيث تتأثر تلك المتطلبات بطبيعة المنطقة الحضارية والثقافية والفكرية.

**ثانيا : متطلبات ادماج التنمية المستدامة على مستوى المؤسسات الاقتصادية الجزائرية:**

إن تحقيق النمو على المستوى الكلي للاقتصاد الجزائري يمر حتما عبر التحكم في التكاليف الاقتصادية الناجمة عن السياسة البيئية والاجتماعية، فهذا التدهور يؤثر مباشرة على الصحة العمومية وعلى الطبيعة وعلى مستويات الانتاجية وعلى الاستغلال الرشيد للموارد المتاحة، ولقد تم تقدير هذا التدهور بمعدل 05 % و 07 % من الناتج الوطني الخام، وفي هذا الصدد يجب على السلطات العمومية القيام بالمبادرات التالية التي من شأنها تسهل إدماج التنمية المستدامة على مستوى المؤسسات الاقتصادية، وهي:

– تسريع الاصلاحات الاقتصادية التي تصبو إليه الدولة أي تأهيل المؤسسات للمنافسة في ظل اقتصاد السوق؛

– الاسراع في تعدل القوانين ذات الطابع الاجتماعي وفي مقدمتها قوانين العمل حتى تكون مطابقة لما يقتضيه اقتصاد السوق؛

– مساعدة المؤسسات التي انخرطت في برنامج إعادة التأهيل والتي حققت نتائج إيجابية على تطبيق المواصفات القياسية الدولية والمتعلقة بإدارة الجودة والإدارة البيئية وجعلها قادرة على تطبيقها بجميع أنواعها؛

– حث المؤسسات على تطبيق القوانين والتشريعات ذات الطابع الاجتماعي والبيئي ووضع ميكانيزمات تساعد على تطبيقها بشكل فعال.

**ثالثا: رهانات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لتحقيق التنمية المستدامة:**

يمكن للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة أن تجني العديد من المزايا في تنميتها من خلال إتباع سير التنمية المستدامة، فهناك ثلاثة رهانات أساسية م.ص.م:

- **رهان اقتصادي:** (تقليص في الحدود الممكنة للتكاليف المرتبطة باستهلاك المياه، الطاقة المواد الأولية بواسطة العقلنة، كسب زبائن جدد من خلال تطبيقات إنتاجية جديدة في مجالات محددة).
- **رهان اجتماعي وأخلاقي:** (تحسين شروط العمل، تحفيز العمال...).
- **رهان استراتيجي:** ( تحسين صورة المؤسسة الصغيرة و المتوسطة وعلاقاتها مع مختلف الفاعلين في المجتمع المدني، كذلك التموقع في السوق و تحسين جودة خدماتها)[13].

**رابعا– استراتيجيات التنمية المسؤولة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة[14]:**

إن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تتبنى استراتجيات تنمية مسؤولة تحتاج إلى وجود ما يلي:

**أ– مسيرين ذوي رؤية:**

لأن الاستراتيجيات تبنى على توقعات التي يراها المقاولين ستكون مسايرة للتغيرات ، و التي يجب أن تنقل لكل العاملين، وهذا لبناء طاقة جديدة تتمثل في إطار رسالة المؤسسة، المواطنة التي لا تسعى لتعظيم الأرباح بل تطمح في الاستمرار لأنها تعتمد على الفائدة الناتجة من خلال الأثر الإيجابي لرفع معنويات العمال،. فكخطوة أولى المسير الناجح هو القادر على تحقيق انتماء العمال وكل أطراف ذات المصلحة لاحتواء استراتيجيات التنمية المستدامة و بالأخص خلق الفهم الجديد للموارد و الوقت.

**ب– توجيه الابتكار و الإبداع:**

فحسب اللجنة الأوربية في 2002 فإن المؤسسات الأكثر إبداع هي التي توسع وتدمج في استراتيجيات نموها أنشطة التنمية المستدامة ابتداء من الحفاظ على الورق أو تغيير التعليب حتى إلى القيام بمراجعة بيئية. بالإضافة إلى الانتقال التدريجي في أنشطتها القاعدية نحو إجراءات أكثر مسؤولة للوصول على تجديد "أخضر و سليم..."ذلك أن قدرة المؤسسة على الابتكار يرفع من قدرتها على التنافسية و تحسين الأداء.

**ج– العمل من خلال الشبكات:**

وعلى سبيل المثال ما حدث في حظيرة burnside الصناعية لاعتمادها على" programme de palette" لتدعيم الأنشطة وإقامة تكوينات من أجل تنسيق المشتريات و تسيير النفايات.

هناك ثلاثة أنواع من الشبكات تمكن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة PME لرفع فعاليتها حول أنشطة التنمية المستدامة وهي:

- شبكات الأعمال: تتعلق بالزبائن، الموردين المستهلكين والمؤسسات المالية.
- شبكات التنظيم: تستهدف السلطات الدولية، وطنية، محلية.
- شبكات المعرفة: تمس مراكز التكنولوجيا، الجامعات، معاهد، مراكز بحث.

ففي بيئة تكون فيها التوجيهات إلى سلوك مسؤول، حجم المؤسسة لا يمنعها من الارتكاز على مبادئ التنمية المستدامة لأن إيمانهم بهذه الفلسفة سيساهم في دعم عملية الخلق والإبداع من أجل توجيه الموارد الداخلية ومختلف الأطراف لرسم رؤية جماعية وتحسين صورة المؤسسة.

**الخاتمة:**

إن المؤسسة المستدامة أو القابلة للاستمرار يجب أن توفر سلعا وخدمات لها موارد ذات كفاءة مع إحداث أقل أثر بيئي ممكن تحقيقه وأقصى قيمة ممكنة لجودة حياة الناس خاصة العملاء .فالشركة المستدامة ذات رؤية مستقبلية ترى أبعد من الفوائد للاستعمال الحكيم لإستراتيجية (إذا لم تبذر فلن تحتاج) أو الإستراتيجيات الخضراء القائمة على ممارسة الأعمال الملائمة للبيئة، والتي تحقق نتائج تتجاوز التوقعات هذه الاستراتيجيات التي تكتنف البيئة الطبيعية جوهريا والتي تتركز حول فكرة الاستدامة، كما أن المؤسسة التي تود المحافظة على قدرتها التنافسية في القرن الواحد والعشرين عليها أن تدرج وبشكل تدريجي ومتواصل الاعتبارات البيئية في استراتيجياتها ومخططاتها، وأن تتبع المعايير الخضراء بعيدة المدى[15].

من خلال ما تم تقديمه في العرض السابق يمكن القول أن قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أصبح خيارا استراتيجيا في عملية التنمية الاقتصادية، ليس فقط في الجزائر وإنما لمختلف دول العالم وخاصة النامية منها، وبالرغم من الأرقام الحسنة التي سجلها قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال السنوات الأخيرة إلا أنها ما تزال بعيدة عن تحقيق الأهداف المرجوة منها، وهذا ما يعكسه استحواذ قطاع المحروقات على النسبة الأكبر في الصادرات، ولعل ذلك يعود الى الكم الهائل من المعوقات التي تعترض تطورها ونموها فمن هذه المعوقات ما يتعلق بالبيئة الخارجية كمشكلة التمويل وضعف الإجراءات الإدارية في الاهتمام بهذا النوع من المؤسسات وفهم طبيعة نشاطه إضافة الى إشكالية العقار والتي تعاني منها مختلف القطاعات الاقتصادية، ومنها ما يتعلق بالبيئة الداخلية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة كالمشاكل التسييرية والتنظيمية وإشكالية العمالة المؤهلة والمدربة فيها، إضافة الى عدم اهتمامها بنظام المعلومات الذي أصبح في الاقتصاد المعاصر ضرورة بالنسبة للمؤسسات ولضمان ديمومتها وقدرتها على المنافسة.

وعلى ذلك فان معالجة تلك المشكلات والمعوقات ستمكن حتما المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من أن يكون لها النصيب الأوفر في معدل الناتج المحلي وكذا معدلات أعلى للنمو الاقتصادي وذلك بالاستمرار في تشجيعها وتوفير البنية التحتية اللازمة لها في مختلف مناطق الوطن.

كما أصبح موضوع تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مختلف مجالات النشاط الاقتصادي يلقى اهتماما متزايدا من طرف المنظمات الدولية والمحلية، فضلا عن اهتمام الباحثين الاقتصاديين بها، باعتبارها من أفضل وسائل الإنعاش الاقتصادي، نظرا لسهولة تكيفها ومرونتها التي تجعلها قادرة على الجمع بين التنمية الاقتصادية ووسيلة إيجابية لفتح آفاق العمل من خلال توفير مناصب الشغل وخلق الثروة وبإمكانها رفع تحديات المنافسة وغزو الأسواق الخارجية في ظل اقتصاد السوق.

**النتائج:**

– تتركز نشاطات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في القطاعات غير المنتجة للقيمة المضافة، والتي تعتمد على تكنولوجيا بسيطة وعلى كثافة عمل مرتفعة، ويعتبر قطاع البناء والأشغال العمومية، التجارة، النقل والاتصال، أهم القطاعات التي تنشط فيها هذه المؤسسات.

–تأخر الجزائر في تبني نظام اقتصاد السوق، جعلها تتخلف في إشراك المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية

– تعرف مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الجزائري ، مجموعة من العراقيل تحول دون تنمية وترقية هذا القطاع ، وتحقيقه للأهداف المسطرة

–الصناعة التقليدية أمل الاقتصاد الجزائري في مواجهة الفقر وتحديات العولمة، إذ تحظى بميزة نسبية، تشغل الموارد المحلية، وتقلل من نسب التلوث، هي صناعة صديقة للبيئة.

**التوصيات :**

من خلال هذه الدراسة نقدم مجموعة من التوصيات في ما يلي:

– تفرض الاستدامة أحيانا صرف مبالغ آنية للحصول على مكاسب مستقبلية أكبر، ولكن ألا يجعلها هذا الأمر حكرا على الشركات الكبيرة القادرة على تخصيص مبالغ إضافية واستثمارها ضمن هامش زمني ممتد؟

نعم تطبيق متطلبات الاستدامة يتطلب في البداية دفع مبالغ إضافية ربما لا تقوى عليها الشركات الصغيرة والمتوسطة، من هنا نكرر ونطالب الجهات الحكومية المختصة بالتعاون مع القطاع الخاص بإطلاق صناديق وطنية مسؤولة لمساعدة الشركات الصغيرة والمتوسطة على تطبيق متطلبات الاستدامة لتأخذ بيدها الى ملعب التنافسية الدولية المسؤولة وتستطيع أن تقف وتصمد امام الشركات العالمية؛

– لا بد من التعاون مع مجلس الأعمال العالمي للتنمية المستدامة– wbcsd– الذي يساعد المؤسسات الدولية الكبرى على توليد الأفكار عن التنمية المستدامة للأعمال .

– القيام بوضع أطر قانونية مواكبة للتحولات الاقتصادية العالمية

– التنسيق بين قطاع التكوين المهني ووزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية بغرض تحقيق التوازن بين مخرجات التكوين المهني في الصناعة التقليدية بمختلف أنشطتها مع احتياجات القطاع من الأيدي العاملة المؤهلة.

## قائمة المصادر والمراجع:

[1] أسيا شيبان، **دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية (حالة الصناعات التقليدية والحرف في الجزائر)**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2009، ص 5و6.

[2] بوبكر نعرورة، وآخرون، **المشاكل والصعوبات التي تواجها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**، مداخلة ضمن الملتقى الوطني حول واقع وآفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، يومي 05و06 ماي 2013،جامعة الوادي، ص 3.

[3] محمد الناصر مشري، **دور المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة في تحقيق التنمية المحلية المستدامة**، مذكرة تخرج مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص إستراتيجية المؤسسة للتنمية المستدامة، جامعة فرحات عباس سطيف، 2011، ص 18و19.

[4] عيسى آيت عيسى ، **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر أفاق وقيود، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا**، جامعة تيارت–الجزائر، العدد 6، 2009، ص 6.

[5] عثمان حسن عثمان، **مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في التنمية الاقتصادية**، بحوث وأوراق عمل الدورة الدولية 25–28 ماي 2003، حول تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ودورها في الاقتصاديات المغاربية، منشورات مخبر الشراكة والاستثمار، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 2004، ص 20.

[6] محمود عباس بدوي، يسرى محمد البلتاجي، **المحاسبة في مجال التنمية المستدامة بين النظرية والتطبيق**، المكتب الجامعي الجديد، الإسكندرية، 2013، ص21.

[7] Report of the World Commission on Environment and Development: Our Common Future, United Nations, 1987, p 41. http://www.un-documents.net/our-common-future.pdf.

[8] Klodiana Gorica et al, **The Rôle of Local Gouvernement in Sustainable Développement**, OECONOMICA, Vol. 8, N° 2, 2012, p 141. http://journals.univ-danubius.ro/index.php/oeconomica/article/download/1258/1118

[9] عبد الخالق عبد الله، **التنمية المستدامة والعلاقة بين البيئة والتنمية**، مجلة المستقبل العربي، العدد 167، بيروت، يناير 1993، ص 95.

[10] **التنمية المستدامة في الوطن العربي، بين الواقع والمأمول**، سلسلة دراسات ينتجها مركز الانتاج الاعلامي، جامعة الملك عبد العزيز، العدد11، السعودية، ص06.

[11] نفس المرجع ، ص 88و 89.

[12] نفس المرجع ، ص 40و41.

[13] عبد الله خبابة ، صهيب خبابة، **المسؤولية المجتمعية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة حالة الجزائر**، مداخلة في الملتقى الدولي الثالث منظمات الأعمال والمسؤولية الاجتماعية 14و15فيفري 2012 ، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، جامعة بشار، ص10.

[14] **Rentabilité et pratiques de RSE en milieu PME premières résultats d'une étude Française**, http:/www.cairo.info/article.php? 2008, P11.